إصلاح تسيير المالية العامة في الجزائر في ضوء القانون العضوي 15-18

Reforming Public Financial Management in Algeria considering Organic Law 18-15

إيمان بوعكاز*

جامعة باتنة -1 – الجزائر

iman.bouakaz@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2025/11/02 تاريخ القبول للنشر: 2025/12/04 تاريخ النشر: 2025/12/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لبحث التحول الذي جاء به القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر، باعتباره محطة مفصلية في مسار إصلاح المالية العامة. كما يركز على بيان كيف أدخل هذا النص القانوني مقاربة جديدة في إعداد وتنفيذ الميزانية، من خلال اعتماد أدوات حديثة كميزانية البرامج، ومؤشرات النجاعة، والإطار المتوسط المدى، إضافة إلى مبدأ الشفافية المالية، وذلك في إطار الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذا الإصلاح يشكل خطوة أساسية نحو ترسيخ مبادئ الفعالية والشفافية في تسيير الموارد العمومية، غير أن نجاحه يبقى مرهونا بتوفير جملة من الشروط، من أبرزها: تأهيل العنصر البشري، استكمال الإطار القانوني والتنظيمي، تطوير أنظمة المعلومات المالية، وتعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين .

كلمات مفتاحية :إصلاح ميزانياتي، ميزانية البرامج، ميزانية النتائج، تسيير المالية العامة، قانون عضوي 15/18.

تصنيف JEL: H61, H68

Abstract:

This research aims to examine the transformation introduced by Organic Law No. 18-15 related to finance laws in Algeria, as a pivotal milestone in the path of public finance reform. It focuses on highlighting how this legal text brought a new approach to budget preparation and execution, through the adoption of modern tools such as program budgeting, performance indicators, and the medium-term expenditure framework, in addition to the principle of fiscal transparency, all within the broader transition from an input-based to a results-based management model. The study's findings show that this reform represents a key step toward strengthening the principles of effectiveness and transparency in the management of public resources. However, its success remains conditional upon a set of factors, most notably: the qualification of human resources, completion of the legal and regulatory framework, development of financial information systems, and enhanced cooperation among institutional actors.

Keywords: Budgetary reform, program budgeting, results-based budgeting, public financial management, Organic Law 18-15.

Jel Classification Codes : H61, H68.

---

* المؤلف المراسل.

1 . مقدمة:

لقد عرف النصف الثاني من القرن الماضي تحولات واسعة مست أسس المالية العامة، بفعل تغير دور الدولة وتطور الاتجاهات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى تأثير العوامل الدولية والتقدم التكنولوجي، ما أدى إلى إعادة تشكيل الأنظمة المالية في دول عديدة. وفي هذا السياق، اتجهت الكثير من البلدان عبر العالم، خلال العقود الماضية، إلى إدخال إصلاحات مؤسساتية ومنهجية عميقة في مجال التسيير المالي، انعكست في تحديث الميزانية العامة وآليات إدارتها.

وفي إطار هذه الديناميكية العالمية، تأثرت الجزائر بهذه التحولات، كون أن المقاربة التقليدية التي كانت تستخدمها لتسيير ماليتها العامة والقائمة على منطق بيروقراطي وقانوني صارم، استمرت لفترة طويلة، لاسيما مع استمرار الدور الواسع للدولة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية. ولذا فإنه مع الشروع في التحول نحو اقتصاد السوق وما رافقه من مساعٍ لتعزيز كفاءة القطاع العمومي وتحسين إدارة المال العام، برزت الحاجة إلى إدماج مبادئ الإصلاح الميزانياتي. وبناء على ذلك، شرعت الجزائر اعتبارًا من 2001 في تنفيذ إصلاحات مالية استجابة لمتطلبات داخلية مرتبطة بالنظام الميزانياتي القائم، وأخرى خارجية فرضتها التوجهات الحديثة في تسيير المالية العامة على المستوى الدولي.

إشكالية الدراسة:

إن التوجه نحو تحديث الميزانية هو ضرورة حتمية بالنظر إلى اختلال التشريع القانوني القديم 17/84 الذي لم يعد يتماشى والتطورات الحاصلة في المالية العامة. وعليه جاء القانون العضوي الجديد 18-15 ليدخل أساليب تسييريه عصرية من خلال كإدراج ثقافة الأداء والتي من شأنها أن تساعد على قياس كفاءة وفعالية النفقة العامة.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت التغييرات التي أقرها القانون العضوي 18- 15 في إعادة تنظيم وتحديث تسيير المالية العامة في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى ساهم القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية في تحديث الإطار القانوني المنظم لتسيير المالية العامة في الجزائر؟
- ما مدى نجاح القانون 18-15 في إدراج أدوات حديثة لتسيير المالية العامة في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من موضوعه المتمثل في ضرورة تطبيق الإصلاح الميزانياتي من أجل تحسين طرق الإدارة المالية، كما أنه يسلط الضوء على مختلف النقائص التي أدت إلى إصدار القانون العضوي 18-15 وأهم المحاور الجديدة التي جاء بها.

أهداف الدراسة:

أهدف هذه الدراسة إلى إبراز التحول الذي جاء به القانون العضوي 18-15 في تسيير المالية العامة بالجزائر، من خلال تبني مقاربة الميزانية المبنية على النتائج بدلًا من منطق الوسائل. كما تسعى إلى توضيح أهم الأدوات والآليات المعتمدة في هذا الإصلاح.

2. لماذا نحتاج قانونا عضويا جديدا؟

يعتبر القانون 17/18 المعدل والمتمم والمتعلق بقوانين المالية، الإطار المنظم للميدان المالي والميزانياتي. حيث تم سنه سنة 1984، في فترة كان فيها الفكر الاشتراكي هو السائد، ومن أجل تكريس تقنين جميع إجراءات الميزانية في القانون الجزائري في قانون واحد. وقد شهد القانون القانون 84-17 للعديدمن التعديلات، كانت على شكل أحكام تعديلية بسيطة، وأحيانا مستقلة تحملها قوانين المالية بهدف مواكبة مختلف

المستجدات (بوعكاز، 2022-2021، صفحة 56). غير أن هذا القانون العضوي، أظهر عبر الزمن أنه يعاني من عدد من النقائص التي تستوجب عملية إصلاح.

1.2. شرح الطبيعة القانونية للقانون 17-84:

يمثل القانون 84 - 17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدّل والمتمّم، الأساس التشريعي لسلطة رخصة الميزانية حيث يجد هذا القانون مصدره وأساسه القانوني والتقني في الأمر الفرنسي 59 -02، كون أن المشرع اعتمد على نفس المبادئ وقواعد الميزانية المنصوص عليها في هذا الأمر. ويختلف الفقهاء الجزائريون حول الطبيعة القانونية للقانون 84-17، حيث ينقسمون إلى اتجاهين:

1.1.2. الاتجاه الأول: القانون 84-17 قانون عادي:

يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن القانون 84-17 هو قانون عادي، يملك نفس القوة القانونية التي تتمتع بها قوانين المالية السنوية، كما أنه لا يستطيع أن يشكل إطارا ملزما بالنسبة للقوانين الأخرى. فعلى الرغم من أن دستور 1996 في مادته 141، قد أوجب على البرلمان التشريع في مجال قوانين المالية عن طريق القوانين العضوية التي تخضع عند إعدادها لإجراءات متميزة عن طريق التصويت عليها بالأغلبية المطلقة للنواب ولأعضاء مجلس الأمة، وخضوعها للرقابة الإلزامية والمسبقة للمجلس الدستوري؛ فإن هذا لم يضف على هذا القانون مركزا متميزا وساميا بالمقارنة مع القوانين العادية بل خلق علاقة تدرجية بينها (قوانين المالية للسنة، قانون المالية التكميلي، قانون ضبط الميزانية)، كون أن هذه الأخيرة تخضع فيما يخص تحديد مضمونها إلى الأحكام الواردة في القانون 84- 17 (شاوش، 2003، صفحة 31).

2.1.2 الاتجاه الثاني: القانون 84 - 17 هو قانون عضوي:

يؤمن أنصار هذا الاتجاه أن القانون 84 - 17 هو قانون عضوي اكتسب صفة العضوية بأثر رجعي بهدف سد الفراغ القانوني، وهذا بمناسبة دخول القانون المدني الصادر بموجب الأمر 75 - 58 المؤرخ بتاريخ 26 سبتمبر 1975 حيز التنفيذ حيث نصت مادته 103 على ما يلي: "يسري مفعول هذا الأمر ابتداء من تاريخ 05 جويلية 1975" أي يسري القانون المدني بأثر رجعي، وهذا بسبب أن تاريخ 05 جويلية 1975 هو تاريخ توقف العمل بالقوانين الاستعمارية الفرنسية التي نص عليها الأمر 73 - 29 الصادر في 05 جويلية 1973 في مادته الرابعة. إذ أنه وفي كل الظروف، فإن أكثر النصوص المستحدثة بصفة متأخرة تستفيد من السريان بأثر رجعي. ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 يدخل ضمن قائمة النصوص القانونية التي تستفيد من الأثر الرجعي، لأحكام المادة 123 من الدستور والتي تضفي صفة العضوية على قانون قوانين المالية (شاوش، 2003)، مع التشديد على أنه لا يوجد نص مادة في الدستور تضفي صفة العضوية على القانون 84 – 17 (حبوش، 2018-2019، صفحة 67).

بناء على ما سبق، يمكن القول إن القانون 84-17 يحمل خصوصية تترجمها خصوصية المواضيع التي تناولها بالتنظيم، ترقى به لأن يكون قانونا عضويا تنظيميا من حيث المحتوى، لكنه يحتاج إلى الإجراءات الشكلية التي ترفعه من تشريع عادي لتشريع عضوي كون أنه يخضع لتعديلات من خلال تشريع المالية للسنة (وهو تشريع عادي)، الأمر الذي لا يمكن حدوثه مع القوانين العضوية (شاوش، 2003، صفحة 68). غير أن هذا القانون قد أثبت عدم قدرته على مواكبة التحولات التي شهدها تسيير المالية العامة والتي حالت دون الاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وجعل إصلاح الإطار المنظم لقوانين المالية العامة ومراجعة القانون 17/84 ضرورة ملحة.

2.2. اختلالات متعلقة بتقنيات إعداد الميزانية:

تشير تقنيات إعداد الميزانية إلى مجموعة المبادئ والقواعد والأساليب التي تُعتمد في إعداد الميزانية العامة. وفي هذا السياق، يعاني النظام الميزانياتي في الجزائر من جملة من النقائص، من أبرزها ما يلي:

1.2.2. سنوية الميزانية:

يعتبر مبدأ السنوية مبدأ جامدا وغير مواكب للمالية الحديثة، فالنظرة السنوية "الغير متعددة السنوات" تشكل نقصا يعانيه نظام الميزانية الحالي كون أن حصره في مدة سنة لا أكثر غير كاف للإحاطة بمختلف العوامل التي قد تؤثر على مستوى الأمد المتوسط أو البعيد في تحديد التقدير الدقيق للإيرادات والنفقات. كما أن ضبط الإطار الزمني بمدة سنة واحدة، يبعد الميزانية عن التركيز على الأهداف الاستراتيجية الطويلة المدى وعن تحليل المؤشرات المستقبلية في مجال الانفاق أو الإيراد إلا بشكل مبسط (مفتاح، 2010 -2011)

إن التطبيق الصارم لهذا المبدأ نتج عنه اختلالات خطيرة قد تشجعت التبذير والإنفاق غير المبرر بحجة استهلاك الاعتمادات المفتوحة في نهاية السنة ولو كانت غير ضرورية ولهذا قام المشرع بترخيص تطبيق تأجيل الاعتمادات بموجب القانون 17/84.

2.2.2 معايير تقدير النفقات والإيرادات:

يتم اعداد تقديرات النفقات والإيرادات العامة في الميزانية بناء على المعلومات التاريخية، أي على أساس الاعتمادات المتوفرة للسنوات السابقة، ولا توجد أي عوامل أو معايير موضوعية تدخل في التقدير كما أن طريقة التقدير هذه تجعل الميزانية تهتم بالمدخلات فقط مثل عدد العاملين والموارد والمرافق المتاحة لهيئة أو وزارة، دون الإشارة إلى العلاقة بين الإنفاق والنتائج، يضاف إلى ذلك، غياب إطار قانوني وتنظيمي يسمح بتخطيط السياسة المالية للدولة على المدى المتوسط قد جعل من الميزانية العامة مجرد وثيقة محاسبية سنوية لا تحتوي أي تخطيط أو تنبؤات مستقبلية (بوعكاز، 2022-2021).

.3.2.2 مدونة الميزانية العامة:

إن اعتماد النظام الميزانياتي القائم في تبويب الميزانية بالنسبة لنفقات التسيير على حسب الوزارات، وميزانية نفقات التجهيز في شكل قطاعات "تسع قطاعات"، قد يحدث تداخل بين الميزانيتين، كما أن هذا التبويب لا يواكب التغيرات الحاصلة في طرق الإدارة المالية (حدادي و بن زيدي، 2019، صفحة 46). كما أن هنالك نقائص واضحة تتعلق بمدونة الميزانية وبهيكل النفقات العامة الذي لا يستجيب للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد ويؤثر بدرجة كبيرة على أداء النفقة العامة لدورها: سواء من حيث طريقة التقديم التي تبدو غير متجانسة في تصنيفها بحيث يشير الباب الواحد إلى مجموعة من النفقات ذات الطبيعة الواحدة، أو عدم توافق مدونة نفقات التسيير مع مدونة نفقات التجهيز، كون أن تبويب نفقات التسيير يتم بحسب الوزارات في حين نفقات التجهيز تتم بحسب القطاع الاقتصادي على مستوى القسم. يضاف إلى ذلك أن الوثائق المقدمة لا تبين التصنيف بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز وهو ما يجعل من الصعب على المحاسبة الوطنية تناول الطبيعة الاقتصادية للنفقات على مستوى ميزانية التجهيز بالنظر لنقص المعطيات على هذا المستوى مما جعلها مدونة قليلة التكيف لنظم المعلومات (أكحل، 2019-2020، صفحة 360).

.3.2 تأثير العوامل الدولية على تسيير المالية العامة في الجزائر

في إطار الحركة الدولية لوضع المعايير للممارسات الجيدة في المسائل المالية العامة تم تصميم عدد من الأدوات من قبل المؤسسات المالية الدولية خاصة البنك وصندوق النقد الدوليين، نجد من بينها تقارير الامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك، وإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية اللذان يشكلان أكثر الأدوات استخداما، والأكثر إثارة للجدل من حيث الأساليب المعتمدة في عملية التقييم والآثار المترتبة على الدول الخاضعة لهذا التقييم (دنادن، 2015-2016، صفحة 241)

1 .3.2. تقارير الامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك:

تمثل تقارير الامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك مجموعة من المعايير والقواعد والمدونات التي وضعها البنك وصندوق النقد الدوليين من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي من خلال تعزيز المؤسسات الاقتصادية المالية لكل بلد. ويعرفها صندوق النقد الدولي بأنها " مجموعة من الأحكام المنظمة للبيئة المؤسسية التي يتم فيها تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية". وقد نشر صندوق النقد الدولي أربع نماذج لتقارير الامتثال للمعايير ومدونات السلوك حول الجزائر: نموذجين للرقابة المصرفية تم نشرهما على

التوالي في 23 جوان 2000 و 17 ماي 2004، تمحورا حول تقنية السياسات النقدية والمالية بتاريخ 17 ماي 2004 ونموذج بخصوص شفافية السياسة المالية في سنة 2005.

وقد ركزت تقارير الامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك على نماذج لتقارير الامتثال للمعايير ومدونات السلوك في النظام الميزانياتي الجزائري على أربعة أبعاد لميثاق الممارسات الجيدة فيما يتعلق بشفافية المالية العامة، وهي تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، علانية عمليات الميزانية، واتاحة المعلومات للاطلاع العام وضمان سلامة ونزاهة المعطيات أو البيانات الميزانية. ومن أهم ما جاء في هذه التقارير:

- إن نشر بيانات تنفيذ الميزانية وحالة المالية العامة محدودة للغاية ومتفرقة، بالإضافة إلى ذلك فإن البيانات المتاحة تغطي فقط جزءا من الإدارات العامة، كما أن العلاقات بين مختلف مكونات القطاع العام ليست واضحة.
- تقتصر الميزانية والبيانات المالية المتاحة بشكل أساسي على ميزانية الحكومة المركزية، على الرغم من أن الولايات المحلية والمؤسسات العامة ووكالات الضمان الاجتماعي تشكل حصة كبيرة من الإنفاق العام.
- تتأثر جودة البيانات بأوجه القصور في النظام المحاسبي وطرق الرقابة والتدقيق.

3.2.2. النظام الميزانياتي الجزائري على ضوء مسح الميزانية المفتوحة:

تأسس مشروع الميزانية الدولي عام 1997 وهو منظمة أبحاث غير ربحية غير حزبية تتخذ من واشنطن مقرا لها، وتهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني التي تهتم بتعزيز نتائج وممارسات الميزانية العامة في مختلف أرجاء العالم. ومبادرة الميزانية المفتوحة هي برنامج دولي يهدف لدعم تبني نظم مالية عامة تتصف بالشفافية والقابلية للمساءلة والمشاركة (بوعكاز، 2021-2022، صفحة 90)، كما أنه يعمل بشكل مقارن مستقل ومنتظم لشفافية الموازنة والمشاركة فيها في 102 دولة. ووفقًا للتقارير الأخيرة لمؤشر الميزانية المفتوحة الصادر عن الشراكة الدولية للميزانية، فقد سجلت الجزائر نتائج ضعيفة تقل بكثير عن المتوسط العالمي، كما جاءت أقل من متوسط الدول ذات المكانة المماثلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فعلى سبيل المثال، تحصلت الجزائر على 3نقاط من أصل 100 في تقرير سنة 2017، ثم تراجعت إلى 2 من 100 في تقرير 2019، بينما بقي الأداء منخفضًا في 2021بنحو 3نقاط، قبل أن تشهد تحسنًا طفيفًا في تقرير 2023 بوصولها إلى 15 نقطة فقط. وتعكس هذه النتائج ضعف الشفافية في الميزانية الجزائرية مقارنة بالمعايير الدولية.

3. القانون العضوي 18-15 والمفاهيم الجديدة لتسير المالية العامة:

يشكل القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية محطة تشريعية هامة في مسار إصلاح المالية العامة في الجزائر، إذ جاء لتحديث الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية، بما يتماشى مع متطلبات الشفافية والكفاءة والنجاعة في تسيير الموارد العمومية.

1.3. القانون العضوي 18-15 بشأن قوانين المالية: المضامين والأهداف:

يعتبر القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية الصادر في 2 سبتمبر 2018 مجموعة متكاملة من القواعد القانونية المكملة للدستور والتي تعنى بحكم المجال المالي، كون أنه يخضع لإجراءات معقدة تختلف عن الاجراءات المتبعة في اعداد القوانين العادية. ويمكن تعريف القانون العضوي 18-15 على أنه **"الإطار القانوني الجديد للمالية العامة في القانون الجزائري"**، كون أنه تميز بإدراج العديد من الأحكام والإجراءات المالية الجديدة، سواء تلك المتعلقة بمفهوم ميزانية الدولة وهيكلتها، أو المتعلقة بقانون المالية. يُعتبر هذا القانون حصيلة عمل مكثف وتنسيق مشترك بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، مما يعكس توافقًا مؤسساتيا حول أهمية إصلاح منظومة المالية العامة. ويركز القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية على تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، 2018):

_تعزيز شفافية الإجراءات المالية وضمان وضوحها: إن تقديم الميزانية السابقة لم يكن ليضمن الشفافية سواء أمام الشعب أو ممثليه، كما أن تقديم ميزانية التجهيز يختلف كلياً عن ميزانية التسيير أما حالياً فإن تقديم الميزانية وفق مدونة موحدة في شكل برامج وبشكل أوضح؛ وبالتالي تحسين شفافية ووضوح المعلومات وتحسين مؤشرات شفافية الميزانية؛

_ اعتماد منهجية تكريس التسيير الاقتصادي للمال العام تتماشى مع مقتضيات اقتصاد السوق وتمكن الدولة من إنجاز أدوارها ووظائفها بفعالية أكبر؛

_ اعتماد نظام معلومات واضحة وموجهة نحو النتائج، من شأنها أن تساهم في ترشيد التسيير المالي وتضمن تحكما أكبر في النفقات العامة.

2.3. التغييرات التي جاء بها القانون العضوي 18-15:

يمثل التسيير المبني على النتائج نموذجا إداريا حديثا يقوم على تحقيق الأهداف وتحسين الأداء في القطاع العمومي، مع تركيز أكبر على المواطن باعتباره محور الخدمة العمومية ومحلّ المساءلة بشأن النتائج المحققة. ويقوم هذا النمط على تخطيط البرامج والمشاريع والأنشطة وفق أهداف محددة مسبقًا، مع متابعة تنفيذها وتقييمها استنادًا إلى مؤشرات قياس موضوعية. كما يعتمد الإطار الميزانياتي متوسط المدى على برمجة تمتد لثلاث سنوات تعزّز الرؤية الاستشرافية دون الإخلال بمبدأ سنوية الميزانية. ومن جهة أخرى، أدخلت ميزانية البرامج مبادئ جديدة أبرزها الأداء، الشفافية، الاستقرار، والمسؤولية، بما يهدف إلى تحسين إدارة الموارد العمومية. ويساعد التصنيف الجديد للبرامج والبرامج الفرعية في تنظيم المعلومات المالية وتقييم النفقات في ضوء الأهداف والنتائج المنتظرة.

1.2.3. الانتقال من التسيير القائم على الوسائل للتسيير القائم على النتائج:

يمثل التسيير المبني على النتائج، أو ما يُعرف بالإدارة القائمة على النتائج، نموذجًا إداريا حديثا يرتكز على تحقيق الأهداف وتحسين الأداء، ويُعتمد أساسًا في القطاع العمومي. ويعكس هذا النهج تحولا في الثقافة الإدارية، حيث يُمنح التركيز الأكبر للمواطن باعتباره محور الخدمة العمومية، مع إرساء مبدأ المساءلة بشأن النتائج المحققة. ويقوم هذا النمط من التسيير على تخطيط البرامج والمشاريع والأنشطة وفق أهداف محددة مسبقًا، مع العمل على متابعتها وتقييمها بناء على معايير موضوعية ومؤشرات قابلة للقياس، كما يهدف هذا النهج إلى تعزيز نجاعة الإدارة العمومية، من خلال تحديد نتائج واقعية يمكن تحقيقها، ومراقبة مدى التقدّم نحو بلوغها، والاستفادة من التجارب السابقة في اتخاذ القرارات وتصحيح المسار، مع الالتزام بتقديم تقارير دورية حول الأداء المحقق.

2.2.3. التأطير المتوسط المدى: اعتماد ميزانية متعددة السنوات:

يُعد الإطار الميزانياتي متوسط المدى أحد الأدوات الحديثة والفعّالة في تسيير الموارد العمومية، حيث يُعبّر بشكل واضح عن المحاور الاستراتيجية الكبرى للسياسة المالية للدولة، لا سيما فيما يتعلق بعمليات التقدير على المدى المتوسط. ويأخذ هذا الإطار بعين الاعتبار فترة زمنية تمتد لثلاث سنوات: السنة المالية الجارية بالإضافة إلى سنتين ماليتين لاحقتين، ما يُعزز من الرؤية الاستشرافية والبرمجة التقديرية للمالية العامة (وزارة المالية، 2024). ورغم هذا الامتداد الزمني، فإن اعتماد هذا الإطار لا يُلغي مبدأ سنوية الميزانية، إذ تظل رخصة التنفيذ الممنوحة من البرلمان قائمة على أساس سنوي. ويُعد هذا الإطار بمثابة برمجة منزلقة تُراجع سنويًا، وتشمل تقديرات الإيرادات والنفقات والرصيد العام لميزانية الدولة، مع مراعاة الوضعية الكلية للاقتصاد الوطني والخزينة العمومية، في انسجام تام مع التقرير الاقتصادي السنوي وتوجهات السياسة المالية العامة. وسيُسهم هذا النهج في تمكين مختلف القطاعات الوزارية من تحسين عملية إعداد الميزانية، من خلال تحديد أهداف مالية متعددة السنوات وتكييف البرامج وفقًا للاعتمادات المتاحة. كما يُعزز التنسيق بين التخطيط الاستراتيجي والتقدير المالي الفعلي.

3.2.3. مبادئ جديدة لميزانية البرامج:

إن مسألة تحديد المبادئ أو القواعد العامة التي يجب الاحتكام إليها عند وضع وإعداد الميزانية العامة كانت محل اهتمام المفكرين الماليين عبر الزمن، ذلك أنّ وجود مبادئ عامة للميزانية تمكن التحكم في موارد الدولة المالية وضبطها وتوجيهها تحقيقا للمصلحة العامة واتجاهات السياسة العامة (الأمانة العامة للإنفاق والمساءلة المالية، 2016، صفحة 92). ولذا، فقد استفاد الفكر المالي ونتيجة للتطورات الحاصلة في مختلف

العلوم الإدارية، السلوكية، التقنية والتكنولوجية، برزت مجموعة من المبادئ الحديثة لتعزز المبادئ الكلاسيكية لميزانية الدولة، بما يتماشى والأساليب الحديثة للإدارة المالية العامة. وقد استفاد المشرع الجزائري من هذا التطور وأدخلا عددا من المبادئ الحديثة لميزانية البرامج، نستعرضها فيما يلي (وزارة المالية، 2024):

أ. مبدأ الأداء:

إن عمليات تدقيق الأداء هي بمثابة فحص موضوعي ومستقل ومنهجي لأنشطة المؤسسات المالية ونظم الإدارة الخاصة بها، وذلك لتقييم مدى كفاءتها وفاعليتها واقتصادها في استخدام مواردها. وقد تتم عمليات التدقيق داخليا أو خارجيا، كما قد تغطي كافة أنشطة المؤسسات المالية، أو قد تركز على مهمة محددة أو برنامج محدد. وتحدد عمليات تدقيق الأداء مواطن القوة ونقاط الضعف في أنشطة المؤسسات المالية، وتوصي بالإجراءات التصويبية الملائمة. لذلك تعتبر عملية تدقيق الأداء بمثابة آلية مهمة لتحسين إدارة هذه المؤسسات، ولترسيخ الممارسات الجيدة بالإضافة إلى تحسين مستويات المساءلة العامة وتعزيز النزاهة المؤسسية.

ب. مبدأ الشفافية:

تُعد الشفافية المالية أحد المبادئ الأساسية للحُكم الرشيد، إذ تُعبر عن مدى إتاحة المعلومات المالية للمواطنين بشكل مباشر، والتزام السلطة التنفيذية بإشراكهم في إدارة الشؤون العامة التي تُمارس باسمهم ولصالحهم. وتستلزم الشفافية التزام الدولة باتخاذ التدابير الكفيلة بضمان توفير بيانات دقيقة وموثوقة حول السياسات، والخطط، والأنشطة المالية، مع ضمان إتاحتها في الوقت المناسب، وبطريقة مبسطة وسهلة الوصول. ويقوم مبدأ شفافية المالية العامة على مدى توافر المعلومات المتعلقة بالسياسات والأداء المالي للحكومة وسهولة وصول الجمهور إليها، مع ضرورة توضيح أدوار مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية. كما يشمل هذا المبدأ توفير التقارير الدورية الخاصة بتنفيذ الميزانية ونتائج الأداء، ونشرها بوسائل مفهومة ومجانية ودون الحاجة إلى تسجيل أو اشتراطات مسبقة، ما لم تفرض ظروف استثنائية مبررات موضوعية تقتضي خلاف ذلك.

جـ. مبدأ الاستقرار:

إن النموذج الميزانياتي الجديد له أثر ايجابي على الميزانية العامة للدولة وعلى الاقتصاد الوطني ككل، كون أنه يعتمد على التسيير المتوسط المدى (التسيير المتعدد السنوات)، وهو ما يضمن نوعا من الاستقرار في السياسات العامة.

د. مبدأ المسؤولية:

من النتائج المترتبة على تبني مفهوم التسيير المتمحور حول النتائج ظهور فئة من المسيرين العمومين هم مسيرو ومسؤولو البرامج الذين سيكون لهم دور حاسم في تجسيد الانتقال من ميزانية الوسائل الى ميزانية البرامج ومن البحث عن الانتظام واحترام الإجراءات إلى البحث عن الفعالية والنتائج.

يُعتبر المسير المسؤول الفاعل الإداري المخوّل قانونًا بتسيير الموارد العمومية، حيث يتولى مهام تحديد الاحتياجات المالية للهيئة التي يشرف عليها، وضبط التكاليف ومقارنتها بالنتائج المحققة بغية تقييم الكفاءة والفعالية. وتمنح له صلاحية الأمر بالصرف، مما يجعله الجهة المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها ومتابعتها، فضلاً عن تقديم التقارير الدورية حول وضعيتها المالية. ويمكن أن يمارس هذا الدور على مستوى الإدارات المركزية أو اللامركزية، وكذلك ضمن المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، في إطار ما يضمن احترام مبادئ الشفافية والمساءلة في التسيير المالي.

ويعكس هذا الدور التحول الجوهري الذي جاء به القانون العضوي رقم 18-15، القائم على ترسيخ ثقافة الأداء وربط المسؤولية بالمحاسبة ضمن نموذج تسيير مالي يعتمد على النتائج لا الوسائل.

4.2.3. مدونة جديدة لوثائق البرمجة الميزانياتية:

جاء اعتماد القانون العضوي 18-15 ليُحدث تحولًا في منهجية إعداد الميزانية من مقاربة قائمة على الوسائل إلى مقاربة تركّز على النتائج. وقد استلزم ذلك تطوير إطار جديد يربط بين تخصيص الموارد وتحقيق الأهداف العمومية. في هذا السياق، تم اعتماد مدونة البرامج كآلية لتنظيم الإنفاق وفق برامج ومبادرات واضحة. كما تم

تبنّي ميزانية ترتكز على تحقيق النتائج عبر تحديد مؤشرات نجاعة وتقديم تقارير دورية للتقييم. ويمثل هذان العنصران دعامة أساسية لتعزيز الشفافية وفعالية التسيير العمومي.

أ. مدونة البرامج:

تقسم الميزانية القائمة على أساس النتائج إلى مجموعة من البرامج والبرامج الفرعية والتي تدعم بمبادرات يتم إعدادها من طرف الدوائر الوزارية وفقا لاحتياجاتها وأهدافها المسطرة مسبقا، بدل الأبواب والقطاعات المعتمدة في النظام القديم. ويُساهم التصنيف الجديد لمكونات الميزانية العامة في تنظيم وعرض المعلومات المالية بطريقة موحدة وواضحة، مما يُعزز من فهم البيانات المالية ويُسهّل استخدامها من قبل مختلف الجهات المعنية. ويتيح هذا التصنيف قراءة دقيقة وشفافة للمعطيات المالية، بما يُمكّن المسؤولين الإداريين من تحديد مهامهم بدقة ويساعدهم في متابعة تنفيذ البرامج وتقييم النتائج المنتظرة،

ويسمح هذا النظام بتقييم النفقات العمومية في ضوء آفاق متعددة، وذلك من خلال المقارنة بين الاعتمادات المبرمجة والتكاليف الفعلية، وربطها بالأهداف المسطرة والنتائج المحققة، ما يُعزز من فعالية المتابعة والتقويم في إطار إدارة مالية مبنية على النتائج (الجريدة الرسمية، 2018).

ب. ميزانية ترتكز على تحقيق نتائج:

تجسّد الميزانية الجديدة تحولًا نوعيًا من خلال اعتمادها على مؤشرات النجاعة كركيزة أساسية في إعداد وتنفيذ السياسات المالية، حيث تُمكّن كل دائرة وزارية من تخطيط وبرمجة مختلف المبادرات التي تندرج ضمن نطاق مسؤولياتها. ويُبنى كل برنامج على مجموعة من المبادرات التي تتماشى مع الأهداف والتوجهات الاستراتيجية العامة للحكومة، مع توفير تغطية مالية ملائمة تضمن تنفيذ أنشطة القطاعات الوزارية بشكل فعّال. وبناءً على ذلك، تلتزم الجهات المسيرة داخل الوزارات بتحديد البرامج والبرامج الفرعية والمبادرات التابعة لقطاعهم، إلى جانب ضبط الأهداف المرجوة، وتقدير التكاليف الضرورية لتحقيق تلك الأهداف، وتحديد معايير النجاعة المعتمدة لقياس الأداء. كما يُلزم هؤلاء المسيرون بتقديم تقارير دورية تُعرض على مختلف هيئات الرقابة، بما في ذلك البرلمان، من أجل تقييم مدى التقدم في تنفيذ البرامج وقياس فعالية السياسات المعتمدة. وتُقاس فعالية هذه البرامج من خلال مجموعة من مؤشرات النجاعة، من أبرزها:

- مدى الفارق بين النتائج المحققة فعليًا وتلك التي كانت متوقعة؛
- تقييم المخرجات المحصلة مقارنة بالأهداف المسطرة والموارد التي تم تعبئتها، وهو ما يُتيح إمكانية تعديل وتكييف المبادرات المستقبلية بناءً على نتائج التقييم والتغذية الراجعة.

4. دورة ميزانية البرامج وفقا للقانون العضوي 15/18 :

تمر الميزانية العامة بعدة مراحل تشكل في مجموعها ما يُعرف بدورة الميزانية. ورغم أن دورة ميزانية البرامج حافظت شكليًا على نفس المراحل المتبعة في الميزانية التقليدية، إلا أن التغيير الجوهري طال مضمون هذه المراحل وأطرها الزمنية، ويمكن توضيح دورة الميزانية الجديدة وفقا للشكل التالي (الجريدة الرسمية، 2018):

1.4. المرحلة الأولى: التخطيط وإعداد الميزانية (السنوات N+2، N+1):

يقوم وزير المالية تحت سلطة الوزير الاول بتحضير مشروع قانون المالية. ويتم في هذه المرحلة إعداد الوثائق التالية:

1.1.4. مشروع الإطار الميزانياتي:

نصت الفقرة الأولى من القانون العضوي 18-15 والمحررة كالآتي:

" يتم التأطير الميزانياتي المتوسط المدى كل سنة، من طرف الحكومة، باقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. ويحدد، للسنة المقبلة والسنتين المواليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، عند الاقتضاء ."(الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، 2018)

وتبعا لهذا يقوم وزير المالية بإعداد وتصميم مشروع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى استنادا إلى تطور كل من:

- التحصيل بعنوان الجباية العادية
- الأسعار العامة
- النفقات العمومية
- سعر صرف الدينار
- التحصيل بعنوان الجباية البترولية،
- الناتج الداخلي الخام،
- الوضعية المالية للخزينة
- إستراتيجيات القطاعات المنتجة لقيمة مضافة

ويتم تحديد الإطار الميزانياتي في اجتماع الحكومة بناء على تقرير وزير المالية، كما يشكل هذا الإطار مؤشر للسقف الميزانياتي المحدد من طرف الحكومة لإعداد الميزانية.

2 .1.4. تقرير الأولويات والتخطيط:

يُعدّ هذا التقرير من طرف كل وزير أو مسؤول عن مؤسسة عمومية مكلف بتسيير محفظة برامج، ويشمل ذلك الإدارات المركزية، والإدارات غير المركزية، والهيئات العمومية الخاضعة للوصاية، وكذا الهيئات العمومية الإقليمية عندما تُكلف بتنفيذ برنامج أو جزء منه. ويتضمن التقرير عرضًا مفصلاً لكل برنامج، بما في ذلك توزيع الموارد والأهداف المحددة، والنتائج المنتظرة، وأساليب التقييم، مع إدراج قائمة المشاريع الكبرى المبرمجة. ويُرفق هذا التقرير ضمن الوثائق المصاحبة لمشروع قانون المالية.

4. 1. 3 . القانون المالية للسنة:

تنص المادة 06 من القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، على أن قانون المالية للسنة هو نص قانوني يُقر ويُرخص، لكل سنة مالية، مجموع الموارد العمومية والنفقات الموجهة لتنفيذ برامج الدولة، وذلك وفقًا للأهداف المسطرة، والتي تكون محل تقييم مسبق وتُحدد لها نتائج منتظرة. ووتظهر قوانين المالية الموارد والأعباء بصفة صريحة من خلال المعلومات المتوفرة والتقديرات الناتجة عنها، ومواد تتضمن قوانين جديدة أو معدلة. وتتم المصادقة على مشروع قانون المالية من طرف السلطة التشريعية، وبذلك إصدار الرخصة البرلمانية لقانون المالية للسنة في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة N-1.

2.4. المرحلة الثانية: تنفيذ الميزانية (خلال السنة N):

تستمر هذه المرحلة على امتداد السنة (N)، ويتم في هذه المرحلة تفعيل الميزانية العامة ابتداء من الفاتح من جانفي من السنة N حيث يرخص بدفع الالتزامات وتحصيل المدفوعات في إطار المعايير التي وضحها قانون المالية. كما يمكن أن تحمل السنة المالية تعديلات قد تكون على شكل تحويلات، أو إصدار لقانون مالية تصحيحي. ويتم في هذه المرحلة إعداد الوثائق التالية:

2.4 .1. المراسيم التوزيعية للاعتمادات المصوت عليها:

كون أن الميزانية تتضمن المجاميع للنفقات الموزعة بحسب محافظ البرامج، فلا بد من إصدار مراسيم لتوزيع الاعتمادات المصوت عليها بحسب البرامج والبرامج الفرعية.

4 .2 .2. تحويلات، تنقلات وحركات الاعتمادات:

منح القانون العضوي 18-15 مرونة إضافية في تنفيذ الميزانية، من خلال تمكين السلطات المختصة من إلغاء أي اعتماد مالي يصبح غير ذي موضوع خلال السنة المالية، وذلك بموجب مرسوم يُتخذ بناءً على تقرير مشترك بين الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، ووزير المالية. كما يتيح القانون إمكانية إعادة استعمال هذا الاعتماد وفقًا للشروط التي يُحددها التنظيم، مما يُضفي مرونة أكبر على تسيير المالية العمومية ويُساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد.

4. 2. 3 . قانون المالية التصحيحي:

نصت المادة 7 من نفس القانون القانون العضوي 18-15 على أن الهدف من قانون المالية التصحيحي يتمثل في تصحيح أو تتميم أحكام قانون المالية للسنة الجارية، بما يسمح بمواكبة المستجدات الاقتصادية أو المالية التي قد تطرأ أثناء تنفيذ الميزانية، وضمان التكيّف السريع والفعّال مع التغيرات الظرفية.

3.4. مرحلة الرقابة وتقديم الحسابات: (السنوات N+2، N+1):

في هذه المرحلة تنهي دورة الميزانية، حيث تتم عملية الرقابة من خلال مناقشة والمصادقة على القانون المتضمن تسوية الميزانية وعدد من الوثائق المالية المرافقة له. غير أن دور البرلمان لا يتوقف عند منح الترخيص للحكومة بل يمتد دوره في رقابة عملية التنفيذ للتأكد من مدى مطابقة التنفيذ للقانون الذي صوت عليه، والرقابة هنا تكشف عن مدى احترام الحكومة للرخصة التي منحت لها من قبل البرلمان، حيث يلزم الدستور في المادة 160 منه الحكومة صراحة أن تقدم عرضا لغرفتي البرلمان عن ظروف وكيفيات استخدام الاعتمادات المالية التي تم إقرارها لكل سنة مالية .

1.3.4 . القانون المتضمن تسوية الميزانية:

تنص المادة 8 من القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية على أن قانون تسوية الميزانية يُعد الوثيقة القانونية التي يتم من خلالها إثبات تنفيذ قانون المالية الأصلي وكافة القوانين المالية التصحيحية المتعلقة بنفس السنة المالية. ويهدف هذا القانون إلى ضبط المبالغ النهائية للإيرادات المحصلة فعليًا والنفقات المنفذة خلال تلك السنة، مما يعكس الواقع الفعلي لتنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات المعتمدة مسبقًا. ويُرفق هذا القانون بمجموعة من الملاحق التفسيرية التي توضح نتائج مختلف العمليات الميزانياتية، بما في ذلك الحسابات الخاصة وعمليات الخزينة، وذلك لتوفير رؤية دقيقة وشفافة حول كيفية تسيير الموارد العمومية خلال السنة المالية المعنية.

2.3.4. الوثائق المرفقة بمشروع تسوية الميزانية:

يتضمن مشروع قانون تسوية الميزانية مجموعة من الوثائق الأساسية التي تهدف إلى توضيح نتائج تنفيذ الميزانية وتعزيز شفافية المالية العامة، ومن أبرز هذه الوثائق:

- **الملاحق التفسيرية:** وهي وثائق تُقدّم شروحات مفصلة حول نتائج العمليات المرتبطة بالميزانية، والحسابات الخاصة، وعمليات الخزينة. تشمل هذه الملاحق الميزان العام للحسابات، حساب النتائج، الحصيلة، وملحق أو ملاحق خاصة بتقييم التزامات الدولة الخارجة عن الحصيلة. كما تبرز هذه الوثائق التغيرات التي طرأت على الطرق والقواعد المحاسبية المطبقة خلال السنة المالية المعنية.
- **التقرير العام للحسابات:** يوفّر هذا التقرير نظرة شاملة حول ممتلكات الدولة والتزاماتها، ويُعد أداة مركزية لفهم الوضعية المالية العامة. ويتضمن توضيحات بشأن الأساليب المحاسبية المتبعة والتعديلات التي أُدخلت عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- **التقرير الوزاري للمردودية: يعد** هذا التقرير وثيقة تقييمية تُبيّن الظروف التي تم فيها تنفيذ النفقات ومدى تحقيق الأهداف المحددة مسبقًا. ويتم ذلك من خلال تحليل مؤشرات الأداء والنتائج المحققة، مع تقديم التفسيرات المتعلقة بالفوارق المسجلة بين النتائج المتوقعة والفعلية.
- **تقريران صادران عن مجلس المحاسبة:** ويتضمن كلا من:
  - ➢ تقرير يُعنى بنتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المعنية، ويركز على كيفية تسيير الاعتمادات المالية التي خضعت للفحص والتدقيق.
  - ➢ تقرير يُعالج تصديق حسابات الدولة وفقًا للمبادئ النظامية المعتمدة، ويتضمن عرضًا للتحقيقات والإجراءات التي أجراها المجلس لهذا الغرض.

وفي سياق تعزيز الرقابة والشفافية، اتخذت الدولة خطوة مهمة تتمثل في تقليص الفترة الزمنية الفاصلة بين نهاية السنة المالية وإصدار قانون تسوية الميزانية. فبعد أن كانت السنة المرجعية تسبق إصدار القانون بثلاث سنوات (N+3)، تم تقليصها تدريجيًا إلى سنتين (N-2) ابتداء من سنوات 2023، 2024 و2025، على أن يُعتمد مستقبلًا إصدار قانون التسوية بالنسبة للسنة المالية السابقة مباشرة (N-1)، بما يعزز من آنية الرقابة وفعالية المساءلة المالية (وزير المالية، 2023).

5. مقومات نجاح الإصلاح الميزانياتي في الجزائر:

يشكل الإصلاح الميزانياتي في الجزائر محطة هامة في مسار تحديث المالية العمومية، حيث تم الانتقال من نموذج تقليدي يعتمد على منطق الوسائل إلى نموذج عصري يرتكز على النتائج والفعالية. إن نجاح عملية الإصلاح الميزانياتي في الجزائر تتطلب توفير جملة من الشروط والمقومات الأساسية لضمان انتقال فعلي وفعّال نحو نموذج تسيير مالي مبني على الأداء، يحقق الأهداف المرجوة من حيث الفعالية، الشفافية، والمسؤولية. ومن بين أبرز هذه المقومات الآتي:

- **عنصر بشري مؤهل:** يُعد توفر كفاءات بشرية متخصصة ركيزة أساسية لإنجاح هذا التحول، إذ يتطلب تطبيق الميزانية المبنية على الأداء موارد بشرية مدربة ومتمكنة من أدوات التخطيط والبرمجة والتقييم. ويتعين في هذا السياق، تعزيز قدرات الموظفين والمسيرين الماليين في الإدارات العمومية، عبر تنظيم دورات تكوينية معمّقة ومستمرة، تعتمد مقاربات حديثة في التسيير والرقابة، وتستهدف بالأساس ترسيخ ثقافة الأداء والمساءلة لديهم، مما يمكنهم من التكيف مع التوجهات الجديدة للمالية العامة واستيعاب فلسفة الإصلاح.

- **إطار قانوني وتنظيمي داعم:** يمثل الجانب التشريعي أحد الركائز التي يقوم عليها أي إصلاح مستدام. وقد شكل صدور القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية في سبتمبر 2018 خطوة محورية في تحديث الإطار القانوني المنظم للمالية العمومية، بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة الرشيدة. ويجب استكمال هذا الإطار بصدور المراسيم التطبيقية المرتبطة به، وإقرار قانون محاسبة عمومية جديد يستوعب مبادئ التسيير بالأهداف، ويوفر أدوات المحاسبة العامة والتحليل المالي، مما يضمن التكامل بين القواعد القانونية والتوجهات الإصلاحية العملية.

- **التحول الرقمي والأنظمة المعلوماتية الحديثة:** لا يمكن تفعيل الإصلاح الميزانياتي دون الاعتماد على بنية تحتية رقمية متطورة، تتيح برمجة الميزانية، تتبع تنفيذها، وقياس الأداء بشكل دقيق وآني. ويشمل ذلك رقمنة الإجراءات المالية، وإعداد منصات إلكترونية لعرض المعطيات المالية وتسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين، سواء كانوا على مستوى الإدارة المركزية أو المحلية. كما يسمح النظام الرقمي بدمج قواعد البيانات، وتوفير مؤشرات موحدة للنجاعة، وتعزيز الشفافية، من خلال نشر المعلومات المالية للعمومية.

6. خاتمة:

يشكل الإصلاح الميزانياتي في الجزائر خيارًا استراتيجيًا تفرضه الحاجة إلى تطوير منظومة إدارة المالية العمومية، من خلال تبنّي مقاربات حديثة قائمة على الفعالية وتحقيق النتائج بدل التركيز على الوسائل. ويهدف هذا التوجه إلى تكريس شفافية أكبر في عرض المعطيات المالية، وتحسين قابلية قراءة قوانين المالية وفهمها من قبل مختلف الفاعلين. كما يعزّز دور الرقابة البرلمانية في متابعة تنفيذ الميزانية وتقييم مخرجاتها، مع إتاحة قدر أوسع من المرونة في تسيير الموارد العمومية.

وقد خلُصت الدراسة إلى جملة من النتائج الرئيسية، من أبرزها:

- يسعى نظام الميزانية المبني على النتائج إلى توجيه الإنفاق العمومي وفقا للأهداف المتوقعة، عبر الانتقال من منطق يعتمد على الوسائل إلى منطق يركز على النتائج المحققة، مما يُكسب الميزانية وضوحا أكبر ويجعل منها أداة فعلية لتجسيد السياسات الإصلاحية للدولة وضمان فعاليتها.
- يستند الإصلاح الميزانياتي في الجزائر إلى مفهوم الميزانية الموجهة نحو تحقيق الأهداف المحددة سلفًا، بدلًا من التركيز التقليدي على طبيعة النفقات.
- يُعد إصدار القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية في سبتمبر 2018 محطة محورية في مسار الإصلاح، كونه يضع أسسًا قانونية جديدة ترمي إلى إرساء قواعد الحوكمة المالية وتحسين أداء المؤسسات العمومية.
- يهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز كفاءة إدارة المال العام عبر التركيز على النتائج، وتحسين تقديم قوانين المالية بما يضمن وضوحها وسهولة قراءتها، مع ضمان الشفافية في عرض المعلومات المالية وتفعيل آليات الرقابة البرلمانية، بالإضافة إلى توفير هامش من المرونة في إدارة الموارد العمومية.

ومن أجل استكمال مسار الإصلاح وضمان استدامته، نقترح جملة من التوصيات العملية التالية:

- تكثيف الجهود الرامية إلى تأهيل الموظفين والمسيرين الماليين عبر برامج تدريبية متخصصة في مجال إعداد وتنفيذ ميزانية الأداء، وضمان فهمهم الجيد لأدوات التخطيط، البرمجة، التقييم، ومؤشرات النجاعة.
- **إرساء نظام معلوماتي موحد ومتكامل:** تطوير بنية رقمية حديثة لتدبير الميزانية على المستوى المركزي والمحلي، تسمح بتحديث البيانات المالية بشكل آني، وتوفر أدوات تحليلية تدعم اتخاذ القرار وتقييم الأداء وفق مؤشرات دقيقة وقابلة للقياس.
- **إنشاء هيئة مستقلة لتقييم الأداء الميزانياتي:** تأسيس هيئة أو مرصد وطني مستقل يعنى بقياس فعالية تنفيذ البرامج والسياسات العمومية وفق أهداف واضحة ومحددة سلفًا، مع ضمان تقديم تقارير دورية إلى البرلمان والرأي العام، ما يعزز الشفافية والمساءلة العمومية.
- **تعزيز التعاون المؤسسي والمجتمعي:** ضرورة تكريس مناخ من التنسيق والتكامل بين مختلف الفاعلين في الإصلاح (الحكومة، البرلمان، مجلس المحاسبة، المجتمع المدني...) لضمان تبني جماعي لفلسفة الإصلاح وتوسيع قاعدة المشاركة في تسيير المالية العامة.
- **تعميق نشر ثقافة الشفافية والنتائج داخل الإدارة العمومية:** تبني مقاربة تواصلية فعالة داخل الوزارات والمؤسسات العمومية لتعزيز إدراك الموظفين بأهمية المخرجات، وضمان تبنيهم لنهج التسيير الموجه نحو تحقيق الأثر وليس فقط إنفاق الموارد.
- **ضمان الاستقرار في السياسات الميزانياتية:** التأكيد على استمرارية الإصلاح بغض النظر عن التغيرات الحكومية، وتثبيت الإطار المؤسسي للميزانية عبر دورات متعددة السنوات، ما يمنح المسيرين القدرة على التخطيط المستدام وتحقيق النتائج المتوقعة .

7. قائمة المراجع:

1. الأمانة العامة للإنفاق والمساءلة المالية. (فيفري, 2016). الإنفاق العام والمساءلة المالية، إطار تقييم إدارة المالية العامة تحسين إدارة لمالية العامة. *تعزيز التنمية المستدامة* .
2. الجمهورية الجائرية الديموقراطية الشعبية. (2 سبتمبر, 2018). القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية. *53*. الجزائر: الجريدة الرسمية.
3. إيمان بوعكاز. (2021-2022). *مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص إدارة الميزانية* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1-الحاج لخضر،.
4. بشير يلس شاوش. (2003). التطبيقات العملية لقوانين المالية وانعكاساتها على الصلاحيات البرلمانية. *مجلة الفكر البرلماني*(3).
5. راضية دنادن. (2015-2016). ترشيد سياسة الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية* . جامعة الجزائر3.
6. عبد الغني حدادي، و عبد اللطيف بن زيدي. (جوان, 2019). أهمية الإصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة. *مجلة التكامل الاقتصادي، 2*.
7. فاطمة مفتاح. (2010- 2011). تحديث النظام الميزاني في الجزائر، *مذرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان.
8. محمد أكحل. (2019-2020). لحكامة المالية وترشيد الإنفاق العام. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية* . كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 -الحاج لخضر.
9. وزارة المالية. (2024). *مشروع عصرنة إجراءات الميزانية* . تم الاسترداد من وزارة المالية: https://www.mf.gov.dz
10. وزير المالية. (12 4, 2023). *وكالة الأنباء الجزائرية* . تم الاسترداد من .https://www.aps.dz/ar/economie/56408-2018-05-07-14-37-36

11. وهيبة حبوش. (2018-2019). خصوصيات السلطة البرلمانية في ظل قانون المالية الجزائري. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه*. تيزي وزو: كلية الحقوق، جامعة مولود معمري.